اتجاهات المجتمع العماني نحو بعض أنماط المهن المرغوبة للمرأة ومسوغاتها: دراسة ميدانية على عينة من أفراد المجتمع العماني

منير كرادشة، ناصر المعولي، صفية محمد عبد الرحمن المعمري **

ملخص

تهدف هذه الدراسة للكشف عن أهم أنماط المهن المفضلة للمرأة العمانية من وجهة نظر أفراد المجتمع وفق خلفياتهم وخصائصهم المختلفة، كما تهدف إلى تحديد وتبيان أهم الأسباب والمسوغات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وراء تفضيل أفراد المجتمع لهذه المهن تبعًا لتباين خصائصهم وخلفياتهم المختلفة، واعتمدت الدراسة بصورة أساسية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، كما عمدت الدراسة إلى استخدام أداة أخرى كوسيلة لجمع البيانات عن الظاهرة قيد الدراسة تمثلت في المقابلات المعمقة مع بعض أفراد عينة الدراسة للوصول إلى تشخيص دقيق لحثيثات الظاهرة قيد الدراسة، واعتمدت الدراسة على عينة طبقية عشوائية ومتعددة المراحل حجمها (3150) شخصًا من الذكور والإناث ممثلة للمجتمع العماني بأقاليمه (الشمالي، والوسطي والجنوبي).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأييدًا لعمل المرأة بتلك المهن التي دأبت على تأديتها كمهنة "التدريس وبعض المهن الطبية، كالطب والصيدلة والتمريض" خاصة من قبل الذكور الذين يحملون مؤهلات تعليمية منخفضة "أي أقل من أساسي" ومن سكان المناطق النائية (البادية)، في السلطنة. ويبدو أن مثل هذه الخصائص قد تُشكّل روافد مهمة معززة لاستمرارية بقاء قوة التفضيل لمثل هذه الأنماط المهنية التقليدية في المجتمع العماني على الأقل في المستقبل القريب.

الكلمات الدالة: المهن المرغوبة، المجتمع العماني، الخلفية الاجتماعية.

المقدمة

يلعب الموروث الاجتماعي ومنظومة القيم الثقافية السائدة في المجتمع العماني دوراً بارزاً في تحديد ملامح وطبيعة المهن المرغوبة أو يمكن أن تنخرط بها المرأة، التي تلقى دعماً وقبولاً اجتماعياً (المجيدل والشريع، 2012). إذ تؤدي العوامل **ذات الصيغ البيولوجية، وطبيعة التكوين الفسيولوجي** للإناث، دوراً مهمًا في تعزيز ميول الأسر العمانية نحو بعض أنماط المهن لإناثها دون غيرها، خاصة تلك التي تتلاءم مع خصوصيتهن البيولوجية وفطرتهن الأنثوية، وقيم المجتمع وأعرافه؛ يسهم في تأنيث كثير من المهن داخل نطاق بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العماني (القاضي، 2000).

المجتمع العماني يُعدّ من المجتمعات التقليدية المحافظة، وتحكمه منظومة من القيم والعادات والأعراف الثابتة نسبياً (اللواتيه، 2012). ويمتاز بخصوصية بناءاته الاجتماعية المتوارثة، التي يبدو أن لها دورًا كبيرًا في تعزيز انخراط المرأة في بعض الأنماط المهنية المحددة مثل: مهنة التعليم في مدارس الإناث، والخياطة، والمهن ذات الطابع الأنثوي، التي تقل فيها إمكانية الاختلاط بالذكور، وتُفسّر الأدبيات الاجتماعية ذلك بسبب توجس بعض الأسر من خدش سمعة إناثها، أو الخوف من الوصم الاجتماعي، أو تعرضهن للتحرش من الجنس الآخر، وكل ما يندرج تحت مفهوم السترة وأيديولوجية العِرض، وتتقاطع هذه المخاوف مع نزوع كثير من الأسر إلى تحديد أنماط المهن الممكن أن تتسامح لأن تعمل بها إناثها، كما تتقاطع مع اعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة؛ الأمر الذي أسهم في تنميط أشكال المهن المفضلة للمرأة العمانية، وفي زيادة تحديد ملامحها (الجنيدي، 2009).

يتضح في ضوء ما تقدم أن خصوصية المرأة البيولوجية، إضافة لخصوصية **الثقافة للمجتمع العماني**، بما يتضمنه من روافد مختلفة مثل: تلك التي لا تعترف بدور المرأة إلا كزوجة وربة بيت، التي تحاصرها بطبيعتها الأنثوية، ومقدرتها البيولوجية على الحمل والإنجاب بصرف النظر عما تكون قد حققته من إنجازات، تُعدّ من المعوقات الحقيقية أمام انخراطها في كثير من المهن التي يتيحها

* مركز البحوث الإنسانية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان. تاريخ استلام البحث 2016/8/30، وتاريخ قبوله 2017/11/12.

 © 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

سوق العمل، كما أن النظرة الاجتماعية إلى المرأة كصيغة ثقافية سيكولوجية تميل إلى الخضوع والاستسلام، والنظر للرجل كصيغة ثقافية تميل إلى التسلط والاخضاع –خاصة في مجتمع يّعدّ من نمط المجتمعات الأبوية الذكورية التي يسيطر فيها الرجال على النساء، وعلى المصادر الاقتصادية المتاحة في المجتمع–تُعدّ محددا آخر يقف أمام دخولها في كثير من أشكال المهن الحديثة، وفي تنميط أشكال المهن التي من الممكن أن تعمل بها.

غير أن **عملية التنمية وعوامل التحديث**، وما رافقها من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة وجذرية في بنية المجتمع العماني، وتسارع عملية تحوله إلى نمط المجتمعات الحضرية؛ قد أسهمت بشكل واضح في تغيير نظرة كثير من أفراده نحو أشكال المهن المرغوب أن تعمل بها المرأة؛ الأمر الذي عزز من دوافع دخولها المتزايد لمهن كانت غير مقبولة اجتماعياً، خاصة تلك التي كانت تُعدّ مهنًا "ذكورية صرفة" أي مقصورة على الذكور فقط (العمري، 2009)، كما أسهمت هذه التحولات في إحداث تغيرات جذرية (grassroots) وعامَة (holistic) في طبيعة محركات دخولها لسوق العمل، وبالتالي في انخراطها بمهن حديثة لم تكن مقبولة سابقاً.

في ضوء ما تقدم، فقد جاءت هذه الدراسة ذات طابع شمولي (Agregate) من حيث سعيها لتقصي ومعاينة أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العمانية على المستوى الوطني، وكشف أهم الأسباب والدوافع التي تقف وراء هذه التفضيلات اجتماعية كانت أو ثقافية أو اقتصادية.

مشكلة الدراسة:

أصبحت المهنة في المجتمعات المعاصرة مؤشراً مهماً من المؤشرات الدالة على مكانة الفرد في المجتمع، ومؤشرًا لتحديد أنماط علاقاته وأشكال تفاعله مع الآخرين، كذلك في تحديد وضعه الاجتماعي والطبقي؛ لما لها من تأثير على مجمل جوانب حياته، خاصة في ظل الديناميكيات العالية التي تتسم بها المجتمعات المعاصرة، وما تتميز به من سرعة تغيّر في مكوناتها الاقتصادية، وأبنيتها الاجتماعية والثقافية المختلفة.

ويبدو أن توجهات الأفراد –ضمن هذه المعطيات–نحو أنماط المهن المفضلة خاصة للمرأة، تُعد ذات طبيعة نسبية من ناحية عمودية وأفقية، وتأخذ منحنيات متنوعة ومسارات متباينة، إلا أنها تبقى تخضع لاعتبارات اجتماعية واقتصادية مختلفة، إضافةً إلى خضوعها لمتطلبات عملية التنمية ومعطياتها، وطبيعة ما يسود المجتمع من معتقدات وقيم وموروثات مختلفة.

ورغم أهمية هذه الظواهر في حياة المجتمع بشكل عام وعلى المرأة على وجه الخصوص –وما تشكله من حقل خصب للبحث والدراسة بسبب عمق انعكاساتها وتعدد مضامينها سواء على المرأة أو الأسرة أو على المجتمع؛ إلا أنها ما زالت تعاني من قلة الدراسات وندرة البيانات المتوفرة حولها، إضافة إلى شح الأبحاث الميدانية لكثير من جوانبها. وفي ضوء سرعة وحجم التغيرات المتلاحقة التي طرأت على المجتمع العماني في العقود الثلاث الأخيرة؛ وفي ظل الحاجة لتحقيق فهم عميق ودقيق لهذه الظاهرة، وتحقيق ثراء معرفي لجوانبها المختلفة، فقد تبلورت فكرة الدراسة الحالية لمعاينة مشكلتها وأهدافها.

أهمية الدراسة:

تأتي **أهمية هذه الدراسة** من كونها تصب جل اهتمامها في إطار كشف وتقصي توجهات المجتمع العماني وتفضيلاته نحو أنماط المهن التي يمكن أن تعمل بها المرأة ومعاينة التغيرات الطارئة عليها في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السريعة التي يمر بها المجتمع. **كما تنبع أهمية هذه الدراسة** بما تتضمنه من محاولات لرصد أثر عوامل التغير والتحديث التي أصابت المجتمع في مكانة المرأة الاجتماعية وأدوارها ووظائفها، وبالأخص أنماط المهن المرغوب أن تعمل بها؛ وبما تتضمنه من محاولات لكشف طبيعة هذه المهن، وتوجهات المجتمع العماني نحوها، خاصة لما تنطوي عليه من دلالات ومؤشرات مهمة حول مواقف المجتمع العماني نحو عمالة المرأة وطبيعة المهن التي من الممكن أن تنخرط بها، التي كثيراً ما يرتهن بها تقدم المجتمع سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من محاولتها للكشف عن ميول واتجاهات المجتمع العماني نحو المهن التي يفضل أن تعمل بها المرأة، والتعرف على الأسباب الكامنة وراء هذه التفضيلات، مما يساعد على توفير قاعدة بيانات مهمة للباحثين والمخططين وصناع القرار حول هذه الظواهر الاجتماعية ومساراتها واتجاهاتها مما يزيد منسوب المعرفة بحيثيات وتفاصيل هذه الظاهرة، خاصة مع قلة وندرة الدراسات المحلية المعمقة حولها على حد علم الباحثين؛ ومن هنا تظهر الحاجة لمثل هذه الأنماط

من الدراسات لما يمكن أن توفره من ثراء معرفي لجهات الاختصاص، وصناع القرار وبالتالي مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية؛ خاصة المتعلقة بأنماط المهن التي يمكن أن توجه المرأة إليها بما يتناسب مع حركة التحديث والتنمية التي يشهدها المجتمع العماني المعاصر.

أهداف الدراسة

1. كشف وتقصي أهم أنماط المهن المفضلة للمرأة العمانية من وجهة نظر أفراد المجتمع وفق خلفياتهم وخصائصهم المختلفة.
2. تحديد وتبيان أهم الأسباب والمسوغات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وراء تفضيل أفراد المجتمع لهذه المهن تبعاً لتباين خصائصهم وخلفياتهم المختلفة.

تساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة وبشكل محدد إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، وهي:

1. ما أنماط المهن المفضلة للمرأة من وجهة نظر أفراد المجتمع العماني؟
2. ما الأسباب والمسوغات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تقف وراء هذه التفضيلات المهنية للمرأة العمانية تبعا لتباين خلفيات وخصائص أفراد المجتمع العماني؟

الخلفية النظرية:

تشير الأدبيات الاجتماعية المتوفرة، إلى أن توجهات المجتمعات الإنسانية نحو بعض أنماط المهن المفضلة للمرأة، هو نتاج لتفاعل مجموعة النظم البنيوية فيما بينها لتشكل ملامح وأشكال هذه المهن ومعالمها. كما تؤدي الخصائص الديموغرافية للسكان وما يتخللها من تباين في التراكيب العمرية والنوعية ومستويات الإعالة، إضافة إلى طبيعة نظامه الاقتصادي وما يوفره من موارد طبيعية، ومستوى دخل الأسرة ومدى كفايته، وحجم البطالة، ودرجة الاستقرار الاقتصادي للسكان دورًا مهمًا في تحديد هذه التوجهات ومساراتها، كما تُسهم الخصائص الاجتماعية والثقافية للمحيط وما يسوده من موروثات وقيم ومعتقدات في تنميط كثير من أشكال المهن المفضل أن تعمل بها المرأة وتحديد ملامحها.

وقد استندت بعض الأدبيات في تفسيرها لتوجهات الأفراد المهنية، والميل نحو بعض المهن للمرأة دون غيرها، على مفهومي دالة الرشادة والعقلانية من جهة، والمنفعة من جهة أخرى (Rationality and Utility)، التي ترتهن بهما عملية تحديد توجهات الأفراد المهنية، وعلى اعتبار أن المداخيل العالية المتأتية من بعض المهن قد تؤدي إلى توليد طلب عال عليها، كما يرتهن مستوى الطلب هذا وبشكل ملحوظ بعنصر الخيار الشخصي للمرأة نفسها، وبالتوقعات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذه المهن (الدقس والمعمري، 2006).

كما تُشكّل خصائص المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عناصر خارجة عن قدرة المرأة وسيطرتهما، وتؤدي أدواراً مهمة في مجريات حياتها، وفي تحديد خياراتها بما فيها خياراتها المهنية. ويبين ميشيل وكرومبوتز (Krumboltz ،Michell) بهذا الخصوص، أن درجة حرية الفرد في تحديد توجهاته المهنية هي أقل بكثير مما يُعتقد؛ وأن توقعاته الذاتية ليست مستقلة عن توقعات المجتمع وإنما مرهونة بها. وأشارا بهذا الخصوص لأهمية دور كلا من مستوى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، وثقافة الوالدين، ومستوى دخل الأسرة الشهري، والخلفية المعرفية والدينية للفرد، إلى جانب خصائصه وخصائص الأسرة، وطموحات الوالدين، وخصائص محيطه الاجتماعي، ومكانة المرأة الاجتماعية، وطبيعة مكان السكن، في عملية تحديد ملامح طبيعة المهنة الممكن أن تنخرط بها المرأة مستقبلا، ويؤكدا بهذا الخصوص بأن المرأة لا يمكن لها أن تتخذ قرار يتعلق بطبيعة المهنة التي ستعمل بها بصورة مستقلة عن نسق الأسرة أو نسق المجتمع الذي تعيش في كنفه؛ ما يؤكد بأن طبيعة التوجه المهني للمرأة، هي مسألة تمليها اعتبارات متداخلة ومتعددة تتعلق بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي تعيش في وسطه (الظفيري، 2012).

وهناك من الأدبيات ما تشير إلى أن **لخبرات الطفولة المبكرة**، ومفهوم الذات، وسعي الفرد لتحقيق نفسه وطبيعة شخصيته، إضافة إلى توقعاته الاجتماعية، دورًا مهمًا في تحديد طبيعة توجهاته المهنية. إذ تؤدي **عملية التنشئة الاجتماعية والوسط الأسري الذي ينمو فيه الفرد** دوراً كبيراً في تحديد خياراته المهنية، وفي تشكيل ميوله اتجاه بعض أنماط المهن، فالسنوات الأولى من حياة الطفل ضمن نطاق أسرته تُعدّ سنوات حرجة وذات حساسية بالغة في تكوين ميوله واستعداداته بشكل عام، ولها علاقة وطيدة في تشكيل اتجاهاته نحو مهنة المستقبل؛ مما يؤكد بأن **عملية التنشئة الاجتماعية للفرد** وطبيعة الوسط الذي ينشأ به وما يتخلله من

عمليات تطبيع اجتماعي تسهم وإلى حد بعيد في صياغة توجهاته المهنية (المجيدل والشريع، 2012).

وعلى صعيد متصل، فسرت مداخل علم النفس الاجتماعي مسألة التوجهات المهنية استناداً إلى مرتكزات معرفية ذات صلة **بذاك المتعلق في سلوك الإنسان وميوله** ونزعاته التي تتأثر بشدة بتكوينه الشخصي وسماته النفسية واستعداداته الفطرية، وبالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها، وظروف المجتمع وسماته (دويرار، 2004). ويرى هولاند (Holland) بهذا السياق بأن تفضيلات الفرد واختياراته المهنية تُشكّل مؤشرا على مدى تطور شخصيته ونضوجها، وهي تعَد نتاج لتفاعل مجموعة من العوامل الوراثية والمكتسبة التي تتم عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية وداخل الوسط الثقافي والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد (Loucif، 1989، P13).

الدارسات السابقة:

توضّح المراجعة التقييمية للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع أنماط المهن المرغوب أن تعمل بها المرأة، عدم وجود دراسة محددة كُرّست وبشكل حصري لبحث وتحليل مثل هذه الظواهر بشكل مركز ورئيسي، وإنما هناك مجموعة من الدراسات التي بحثت جوانب وأبعاد جزئية أو ذات علاقة بالموضوع. وسعياً لتحقيق تصور عام عن نتائج هذه الدراسات والاستفادة من نتائجها قدر الإمكان؛ فقد تم تنظيمها على النحو الآتي: أولاً الدراسات المحلية والعربية، ثم الدراسات الأجنبية، حيث سيتم تناول هذه الدراسات بتسلسل زمني متصاعد (أي من الأقدم للأحدث)؛ وذلك بهدف تحقيق نوع من التسلسل المنطقي في استعراض هذه النتائج والبناء عليها، وفيما يلي عرضا لأهم نتائج هذه الدراسات:

أولاً/ الدراسات المحلية والعربية:

ففي دراسة **الرشيدي (2000)** بعنوان "التنبؤ بالرأي العام اتجاه المرأة العاملة في بيئة مختلطة: دراسة حالة المرأة السعودية العاملة في المستشفيات" التي هدفت إلى معرفة موقف المواطنين السعوديين من عمل المرأة السعودية في بيئة عمل مختلطة مثل المستشفيات، التي أجريت على عينة قوامها (594) باستخدام المنهج المسحي إضافة إلى المقابلات الهاتفية والدراسات البؤرية، فقد خلصت نتائجها إلى وجود مواقف إيجابية اتجاه النساء العاملات بشكل متزايد وتصاعدي لدى المجتمع السعودي. أما من حيث موقف المجتمع تجاه أنماط المهن التي يمكن أن تعمل بها فقد اتخذ المشاركون مواقف إيجابية اتجاه النساء العاملات في المهن الإدارية، ثم مهن التمريض. كما بينّت الدراسة أن لمتغيرات مثل النوع الاجتماعي والدخل السنوي للأسرة، وعدد القريبات أو الصديقات اللاتي يعملن في المستشفيات، ومشاهدة التلفاز، ووجود أصدقاء أجانب؛ أهمية في تحديد وتنبؤ موقف المشاركين اتجاه عمل السعوديات في المستشفيات. وأخيرا أشارت نتائج الانحدار المتدرج الخطوات إلى أن لمستوى التعليم ومكان الإقامة وعدد القريبات السعوديات اللاتي يعملن في المستشفيات تأثير إيجابي على موقف المشاركين من عمل المرأة السعودية مع الرجال في المستشفيات، والسعوديات في مهن الإداريات والطبيبات والممرضات.

كما ذهبت دراسة **للعمري (2009)**، الموسومة بـ "صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب" التي طبقت على عينة حجمها (2790) من الذكور والإناث، إلى وجود اتجاهات واضحة لدى أفراد عينة الدراسة حول العمل والكسب الذي عدته من أهم وظائف الرجل، بينما حصرت أهم وظائف المرأة في خدمة زوجها والعناية بأولادها، خاصة في حال قدرة الزوج على الإنفاق على أفراد أسرته وتلبية حاجاتهم. كما بينت الدراسة أن أكثر المهن المرغوبة للمرأة هي: التدريس والتمريض والطب، والعمل في محلات الخياطة، ومحلات بيع العطور والذهب.

أما في دراسة **الجندي (2009)**، بعنوان "اتجاهات العاملين والعاملات العمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية: دراسة ميدانية في ولايات مسقط وصحار والرستاق"، التي هدفت إلى إلقاء الضوء على اتجاهات العاملين والعاملات نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية في مؤسسات العمل المختلفة في المجتمع العماني، ومعرفة الفروق بينهن في ضوء متغيرات مثل: النوع الاجتماعي، والحالة الاجتماعية، والخبرة في العمل، والعمر، والمستوى التعليمي، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي لمعطيات الدراسة. التي أجريت على ثلاث مناطق مختلفة، وهي مسقط وصحار والرستاق، فقد أسفرت نتائجها عن وجود اتجاه ايجابي لدى الجنسين من الذكور والإناث نحو تولي المرأة للوظائف القيادية في مختلف المؤسسات، وأيضاً وجود توجهات إيجابية لدى شريحة المتزوجين والعزاب وذوي الخبرات في العمل وفئات العمر الصغيرة وذوي المستويات التعليمية المرتفعة نحو تولي المرأة للمناصب القيادية وبمختلف المؤسسات.

ثانيا/ الدراسات الأجنبية:

في **دراسة شارن** (Sheran، 2006) والموسومة بـ "الخيارات المهنية والأسرية للمرأة: التحليل الديناميكي لمشاركة المرأة في قوة العمل والتعليم والزواج والخصوبة" فقد سعت إلى الكشف عن تأثير مجموعة من المتغيرات على طبيعة المهنة التي من الممكن أن تعمل بها المرأة مثل الزواج والخصوبة والتعليم. وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على أسلوب تقدير الاحتمالات للبيانات من خلال المسح الطولي الوطني للشباب، وأظهرت النتائج أن المرأة أقل سيطرة في اختياراتها الوظيفية من الرجل، وأن اختياراتها هذه متذبذبة وفق طبيعة المراحل التي تمر بها. كما خلصت نتائج الدراسة إلى أن اختيارات المرأة الوظيفية تسير بمسارات مختلفة، وتتأثر وفق درجة كفاءتهن أو وفق قدرتهن على الإنجاز، إلى جانب اختلاف أذواقهن ورغباتهن في المهن التي يرغبن بالانخراط بها، كما بينت الدراسة أهمية دور الأسرة في تحديد خيارات المرأة المهنية.

وذهبت **كرستي** (Christy، 2007) في دراستها حول "الخيارات الوظيفية للرجل والمرأة" إلى أن النساء يفضلن عادة اختيار الوظائف الطبية مثل: الطب البيطري والوظائف العلمية مثل الكيمياء، في حين يفضل الرجال اختيار الوظائف الهندسية. وفسرت كرستي هذا التوجه استناداً إلى أن النساء يملن إلى اختيار المهن السهلة التي لا تشتمل على مصطلحات معقدة أو تحليلات معمقة أو قدرات عالية على حل المشكلات، وعادة ما يفضلن تلك المهن التي تبتعد عن الرياضيات. كما أشارت الباحثة إلى أن النساء اللواتي يتقن الرياضيات والعلوم الإنسانية في نفس الوقت عادة ما يفضلن مهن قريبة لتخصصاتهن، ويطمعن بالحصول على أجور مرتفعة، وأنهن عادة ما يخترن مهن لا تحتاج إلى قوة عضلية مقارنة بالرجل.

وسعت دراسة **ماكاروفا وهيرزوج (Makarova، Herzo، 2014)** حول "الاختيارات المهنية تبعاً للنوع الاجتماعي للنساء الشابات" إلى تحليل أهمية دور الأسرة في الاختيار غير النمطي لوظائف الإناث، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن لكل من الأب والأم دور رئيسي في تحديد واختيار نوعية المهنة لأبنائهم من الإناث، كما بينت الدراسة بأنهن يفضلن محاكاة وتقليد نماذج مهنية من نفس نوعهن الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الدور الذي يؤديه الوالدين في عملية اختيار الوظيفة. كما أشارت النتائج إلى أن احتمالية اختيار الإناث لوظائف غير نمطية أو غير تقليدية تزداد مع ارتفاع مستويات تعليم الوالدين، وبأن الإناث الأصغر عمراً لديهن عادة ميول لمحاكاة وتقليد وظائف الأب والأم المقربين منهن.

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

- **المهنة:** نشاط نوعي يرتبط بسوق العمل، ويهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للفرد ومؤشر هام لتحديد وضعه الاجتماعي، وتميز أنشطته داخل النسق الاجتماعي (الخطايبة، 2009).
- **التوجهات أو الميول المهنية:** التفضيلات والاهتمامات الأكثر شيوعاً لدى الفرد للمهن والنشاطات التي يرغب بمزاولتها، أو تلك التفضيلات الفردية نحو بعض أنماط المهن والنشاطات. كما تعرف بأنها اتجاه الفرد وتركيز اهتمامه نحو مهنة معينة، ويتخذ هذا الاتجاه صفة وجدانية تعبر عن اهتماماته نحو بعض الأشكال المهنية ولكنها ليست دليلا عن الكفاية (بدوي، 1989). كما استخدم الباحثون مفهوم الميل للدلالة على الجانب الوجداني من الشخصية، الذي يسهم في تشكيل اهتمامات الفرد نحو أنماط محددة من المهن دون غيرها (عبد الحميد، 2002).

متغيرات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

في ضوء القراءة التقييمية للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وأهدافها وتساؤلاتها؛ فقد تم تحديد متغيرات الدراسة، على النحو الآتي:

أولاً: المتغير التابع

يتمثل في "أنماط المهن المرغوبة للمرأة في المجتمع العماني" وهو المتغير الرئيسي أو المحوري في الدراسة، ويُحدد بالمهن التي يرغب أفراد المجتمع العماني بأن تعمل بها المرأة

ثانياً: المتغيرات المستقلة

أ- الخلفية الاجتماعية والديموغرافية:

- النوع الاجتماعي (ذكر، وأنثى).

- مكان الإقامة (مسقط، والداخلية، والباطنة، وظفار)
- درجة التحضر (ريف، وحضر)
- الحالة الاجتماعية للمبحوثين (أعزب، ومتزوج، ومطلق، وأرمل، وغير ذلك).
- المستوى التعليمي (أمي، وابتدائي، وإعدادي، ودبلوم عام، وبكالوريوس... الخ).

منهجية الدراسة:

استهدفت الدراسة جمع البيانات من أفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث في عدد من محافظات السلطنة ممثلة للأقاليم الثلاثة (الشمال، والوسط، والجنوب)؛ وبصورة ممثلة للمجتمع العماني بأكمله، ورصد توجهاتهم نحو المهن المفضلة للإناث، ومعرفة الأسباب والدوافع الكامنة خلف هذه التوجهات وما يلازمها من مسوغات. وقد تم الاستعانة بمنهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ وذلك لقدرته على توصيف الظاهرة وتشخيصها بشكل شامل ودقيق، ومعاينة مضامينها من جوانب وأبعاد مختلفة. كما اعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على منهج المسح بالعينة (العينة الطبقية العشوائية)، الذي يُعدّ من أكثر المناهج مناسبة لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة، حيث يقوم على رصد وتحليل وتفكيك بنية الظاهرة ومعاينة العمليات التي تتضمنها ووصفها بشكل دقيق، واستجلاء علاقاتها المتداخلة، بكثير من العمق والتفصيل. كما تم الاستعانة بالمنهج النوعي ممثلا في المقابلات المعمقة مع بعض أفراد مجتمع الدراسة، بهدف الوصول إلى مستويات معرفية دقيقة لحيثيات الظاهرة المدروسة ومتلازماتها ومقارنتها مع نتائج التحليل الكمي الرئيسي المستخدم في الدراسة.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أفراد المجتمع العماني من الذكور والإناث في عدد من المحافظات تمثل شمال ووسط وجنوب السلطنة، والذين تتجاوز أعمارهم (20) سنة من أرباب الأسر. وقد تم الاستناد في هذه التحديدات للشرائح السكانية وتراكيبهم العمرية لاعتبارات عدة تتعلق بالخبرة والدراية والمعرفة الاجتماعية، والموضوعية، ولقدرتهم على عكس الخواص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العماني، وعلى تمثيل طبيعة قيم ومواقف ومعتقدات ومعايير المجتمع العماني حول الظاهرة قيد الدراسة.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة طبقية عشوائية ومتعددة المراحل، حجمها (3150) شخصًا من الذكور والإناث ممثلة للمجتمع العماني بأقاليمه (الشمالي، والوسطي، والجنوبي)، وقد تم سحب العينة من قبل المختصين في سحب العينات في المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بطريقة العينة الطبقية العشوائية؛ وذلك لاعتبارات متعلقة بطبيعة مجتمع الدراسة، وللحصول على أفضل نسبة تمثيل للمجتمع العماني، مع اشتراط أن يكون عمر المبحوث (20 سنة أو أكثر)، وأن يوافق على الإجابة على أسئلة الاستبانة. وفي المرحلة الثانية "أي عند الوصول إلى مناطق العَد" –الذي حدد من قبل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات–تم التحول نحو العينة القصدية توخيا لأن يترك للباحث حرية الوصول إلى مفردات عينة الدراسة من خلال السؤال في الميدان عن الأفراد الذين تنطبق عليهم تلك الشروط.

مجالات الدراسة:

تتفق الأدبيات على أن لكل دراسة علمية ثلاثة مجالات رئيسية وهي، المجال البشري والمجال الجغرافي، والمجال الزمني. وفيما يلي عرضاً مفصلاً لهذه المجالات:

- المجال البشري: ويقصد به مجموعة الأفراد الذين طبقت عليهم الدراسة، أي مجتمع الدراسة وعينته، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة في مجموعة من أرباب الأسر الذين تتجاوز أعمارهم الـ(20) عاماً.
- المجال الجغرافي: وحدد بسلطنة عمان بأكملها، بتوزيعاتها المختلفة (شمال، ووسط، وجنوب) كوحدة رئيسية ممثلة لمجتمع الدراسة.
- المجال الزمني: وهي المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة، وحددت من الفترة (14–1–2015) إلى (30–12–2017).

أداة جمع البيانات:

استعانت الدراسة **بالاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات**، وقد تم إعداد هذه الأداة (الاستبانة) استنادًا إلى المراجعة التقييمية للإرث المتراكم من الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وقد تضمنت الاستبانة أسئلة متنوعة تغطي مجموعة من الأبعاد المختلفة ذات العلاقة بالظاهرة قيد الدراسة، التي تتمثل في (اتجاهات المجتمع العماني نحو أنماط المهن المفضلة للمرأة). وتم معاينة تلك الجوانب من خلال عدد من الأسئلة المغلقة، إضافة إلى عدد من الأسئلة المفتوحة التي تضمنتها الاستبانة حيث كانت الأسئلة المغلقة ذات علاقة بالخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة، بالإضافة إلى أسئلة تتعلق بنظرة المجتمع العماني حول عمل المرأة، والعوامل المحددة لتوجهات أفراده نحو المهن المفضلة للمرأة العمانية. كما شملت الاستبانة أسئلة خاصة تتعلق في الدوافع والأسباب لاختيار المهن المرغوبة لأن تعمل بها المرأة، ومبررات ذلك، والدوافع والأسباب لعدم تفضيل عمل المرأة في بعض المهن، ومبررات ذلك أيضاً. وأخيراً تضمنت الاستبانة أسئلة مفتوحة حول الشروط الواجب توافرها في المهن الممكن أن تعمل بها المرأة. كما عمدت الدراسة إلى استخدام أداة أخرى وسيلة لجمع البيانات عن الظاهرة قيد الدراسة تمثلت في المقابلات المعمقة مع بعض أفراد عينة الدراسة للوصول إلى تشخيص دقيق لحيثيات الظاهرة قيد الدراسة.

صدق الاستبانة:

يقصد به وضوح أسئلة الاستبانة ومفرداتها، وموضوعية ما تتضمنه من أسئلة وفقرات، ومدى قدرتها على الإجابة على موضوع الدراسة وأهدافها التي صممت من أجلها، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المتخصصين والأكاديميين في هذا المجال، وفي ضوء اقتراحاتهم وملاحظاتهم وتوجيهاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة من بعض الإضافات والحذف، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية التي تتكون من ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

- البيانات الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين.
- معلومات عن الأنماط المهنية المفضلة للمرأة العمانية العاملة، والأنماط المهنية المفضلة وفق الأولوية والأهمية والأفضلية، وأسباب هذه التفضيلات، ومسوغاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

ثبات الاستبانة:

تم إجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقرات استبانة الدراسة؛ واختبار أسئلة الدراسة؛ وذلك بهدف التأكد من دقة أسئلة الاستبانة وثباتها ومدى ملاءمتها لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة. وقد تم التأكد من واقعية الأسئلة ودقتها ومدى ثبات وتجانس نتائجها، حيث دلت نتائج معامل الثبات (Reliability) وجود تجانس واضح في النتائج، بمعامل ثبات (كومبراخ ألفا) بين الفقرات بلغ (0.93) وبشكل طردي وموجب، مما يعني بأن هناك ثبات في أداة القياس وثبات في النتائج، الأمر الذي يعزز مصداقية بيانات الدراسة وموضوعيتها.

محددات الدراسة وحدودها:

اشتملت عينة الدراسة على (3150) مبحوثًا من الذكور والإناث من أرباب الأسر الذين تجاوزت أعمارهم الـ(20) سنة، وقبلوا الإجابة عن أسئلة الاستبانة، من عدد من محافظات السلطنة الممثلة لأقاليم (الشمال، والوسط، والجنوب). وقد تم الاستناد إلى المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لسحب العينة توخياً للدقة وللحصول على أعلى نسبة تمثيل لمجتمع الدراسة، خلال فترة الإسناد الزمني للدراسة، حيث تم توزيع الاستبانات وجمعها من أفراد عينة الدراسة بعد التأكيد على أهمية البيانات وسريتها، وتكريسها لأغراض البحث العلمي فقط. كما تم الأخذ بمجموعة من الاعتبارات أثناء إعداد الدراسة، ولعل أهم هذه الاعتبارات هي:

- تحددت الدراسة بالأهداف التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها.
- تحددت الدراسة بطبيعة مجتمع وعينة الدراسة.
- تحددت الدراسة بالأدوات المستخدمة لجمع البيانات.

هذا وقد انحصرت عينة الدراسة بأرباب الأسر الذين تجاوزت أعمارهم الـ (20) سنة أو أكثر، من الذكور والإناث من محافظة مسقط وشمال الباطنة والداخلية وظفار الذين أجابوا فعلا على الأسئلة التي تضمنتها استبانة الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تفاصيلها وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت تلك الأساليب بين:

1. النماذج الإحصائية الوصفية مثل: التوزيعات النسبية والتكرارية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، إضافة لنموذج تحليل مربع كاي (chi-square)، بهدف كشف اتجاهات المجتمع العماني نحو بعض أنماط المهن المرغوبة للمرأة، وكشف اتجاه تركز هذه الفروق النسبية، ولصالح من تتركز، ويُعدّ هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبة على شكل تكرارات ونسب.
2. التحليلات الثنائية: تم الاستعانة بنموذج تحليل التباين (Anova) لملاءمته لأغراض التحليل وأهدافه. ولقدرته على كشف فيما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في توجهات الأفراد نحو أنماط المهن المرغوبة للمرأة تبعا لخلفياتهم وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المختلفة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05%) فأقل.

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لأفراد عينة الدراسة

يسعى هذا القسم من الدراسة إلى توصيف خلفيات أفراد مجتمع الدراسة وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة وبشكل مفصل؛ وذلك باستخدام أساليب تحليل إحصائية مناسبة ممثلة في أسلوب التوزيعات التكرارية والنسب البسيطة (Percentage and Frequency)، بالإضافة إلى الاستناد على نموذج كاي تربيع(chi-square)؛ وذلك بهدف تقديم تصورات دقيقة حول هذه الخلفيات المختلفة ومعاينتها بشكل دقيق. ويتوقع أن يتم من خلال هذين النموذجين الإحصائيين تقديم تحديد واضح للملامح الأساسية والمختلفة لمجتمع الدراسة. وفيما يلي عرضاً مفصلاً لأهم هذه النتائج:

جدول (1): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين وفق نوعهم الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة%
ذكر	**1923**	**61.3**
أنثى	**1216**	**38.7**
المجموع	**3139**	**100**

*البيانات المفقودة = 11

تُوضح نتائج جدول رقم (1) الارتفاع الواضح في نسبة الذكور بعينة الدراسة، التي وصلت إلى (61.3%) مقارنة بـ (38.7%) للإناث؛ وهي نتيجة قد تحمل مضامين ورؤى ذات خصوصية اجتماعية وثقافية؛ كون أغلب أفراد عينة الدراسة هم من الذكور والذين يحملون تصورات وأفكار تمثل قيم ومعتقدات ذات صيغ واعتبارات ذكورية قد تعبّر أحياناً عن خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية.

جدول (2): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين وفق منطقة إقامتهم الحالية

مكان الإقامة الحالي	التكرار	النسبة%
مسقط	**618**	**19.6**
الداخلية	**533**	**16.9**
الباطنة	**999**	**31.7**
ظفار	**1000**	**31.7**
المجموع	**3150**	**100**

تُبرز نتائج جدول رقم (2) تركز أغلب أفراد عينة الدراسة في محافظتي ظفار والباطنة بنسبة (31.7%) لكل منهما، تليهما في ذلك محافظتي مسقط بنسبة (19.6%) ثم الداخلية بنسبة (16.9%)؛ وقد تم اعتماد هذه النسب وفقاً لشروط سحب العينة التي تمت بواسطة المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتمثل محافظات السلطنة جغرافياً. وتؤكد هذه النتيجة بأن هناك تباينًا واضحًا في

تمثيل عينة الدراسة وإن تركزت بشكل خاص في محافظتي الباطنة وظفار.

جدول (3): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين وفق درجة التحضر

درجة التحضر	التكرار	النسبة%
ريف	**1045**	**33.2**
حضر	**2105**	**66.8**
المجموع	**3150**	**100**

أما فيما يتعلق بدرجة تحضر أفراد عينة الدراسة، فيلاحظ من خلال استقراء نتائج جدول رقم (3) بأن ما يقارب من ثلثي هؤلاء الأفراد هم من سكان المناطق الحضرية في السلطنة؛ وبنسبة وصلت إلى (66.8%)، مقابل ما نسبته (33.2%) من سكان المناطق الريفية، وهذه النتيجة توضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يمتازون بأرصدتهم الثقافية الحضرية؛ التي قد تتضمن انعكاسات مهمة على مواقفهم واتجاهاتهم حول ظاهرة عمل المرأة وأنماط المهن المرغوب أن تعمل بها.

جدول (4): التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين وفق حالتهم الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
أعزب /عزباء	797	25.4
متزوج/ة	2170	69.3
مطلق/ة	100	3.2
أرمل/ة	49	1.6
غير ذلك	16	0.5
المجموع	3132	100

*البيانات المفقودة = 18

تُظهر نتائج جدول رقم (4) أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من المتزوجين وبنسبة وصلت (69.3%)، مقابل (25.4%) من فئة غير المتزوجين. كما تبين نتائج الجدول نفسه وجود ما نسبته (3.2%) من المطلقين و(1.6%) من الأرامل، وهي نتيجة توضح تركز أفراد عينة الدراسة عند شريحة المتزوجين بالدرجة الأولى يليها شريحة العزاب، وقد تكون هذه النسب أيضا ذات تأثير في مواقف أفراد العينة واتجاهاتهم حول أنماط المهن المرغوبة للمرأة ومسوغاتها وذلك بسبب طبيعة المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الملقاة على كل شريحة ومعتقداتها.

جدول (5): التوزيعات النسبية والتكرارية لأفراد عينة الدراسة وفق مستوياتهم التعليمية

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
أمي/ة (لا يقرأ ولا يكتب)	**62**	**2.0**
يقرأ/ يكتب	**136**	**4.3**
ابتدائي	**61**	**1.9**
إعدادي	**207**	**6.6**
دبلوم عام (الثانوية العامة)	**788**	**25.1**
دبلوم عالي (ما بعد الثانوية)	**641**	**20.4**
بكالوريوس	**1064**	**33.9**
دراسات عليا (ماجستير دكتوراه)	**176**	**5.6**
المجموع	**3135**	**100.0**

*البيانات المفقودة =15

تُشير نتائج جدول رقم (5) إلى ارتفاع المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة؛ إذ بلغت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية الأولى والعليا "أي بكالوريوس فما فوق" (39.5%). كما تظهر النتائج أن هناك نسبة واضحة من أفراد العينة من حملة الثانوية العامة وبلغت (25.1%)، و(20.4%) من حملة الدبلوم بعد الثانوية العامة. بالمقابل يُلاحظ انخفاض نسبة الأميين إلى (2.0%)، ومن يقرأ ويكتب إلى (4.3%) لدى أفراد عينة الدراسة. وبشكل عام، فإن هذه النتائج توضّح ارتفاع مستويات تعليم عينة الدراسة وبالأخص من حملة المؤهلات العلمية العليا (بكالوريوس فما فوق)، الأمر الذي قد ينعكس على طبيعة مواقفهم واتجاهاتهم المختلفة حول قضية مساهمة المرأة بسوق العمل وطبيعة المهن الممكن مزاولتها، لا سيما وأن التعليم يُعد عملية تربوية عميقة الأثر على فكر الإنسان ومواقفه وخبراته (كرادشه 2007)؛ إذ قد يعمل على تغيير كثير من قيم الفرد وتطلعاته التقليدية، ويزيد تقبله لأفكار أكثر حداثة خاصة بشأن مسألة مساهمة المرأة الاقتصادية ودخولها لسوق العمل وانخراطها بأنماط مهنية حديثة غير تقليدية؛ حيث يسهم التعليم في طرح وتقبل مفاهيم جديدة حول مسألة عمل المرأة وزيادة اهتمامات الفرد على نحو يتعارض مع ما قد يحمله الأفراد غير المتعلمين من أفكار(كرادشة والمحروقية، 2015).

المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العُمَانية ومسوغاتها

يطرح هذا الجزء من الدراسة محاولة لتحليل ومناقشة النتائج ذات العلاقة بتفضيلات المجتمع العُمَاني لأنماط المهن الممكن أن تنخرط بها المرأة العُمَانية، والأسباب والمسوغات الكامنة وراء مثل هذه التفضيلات، وذلك استناداً لنتائج المتوسطات الحسابية (Means)، الذي يتميز بقدرته على عرض هذه الأسباب وفق أهميتها وبشكل تراتبي (Rank order)؛ وبالتالي معاينة وتحديد تراتب المهن المرغوب أن تعمل بها المرأة في المجتمع العُمَاني، والمسوغات التي تقف وراء ذلك. الأمر الذي من شأنه أن يشكل مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة توجهات المجتمع العُمَاني نحو أنماط وأشكال المهن المفضلة للمرأة وأسباب هذه التفضيلات، كما من شأنه أن يشكل قاعدة أساسية يمكن البناء عليها في تحقيق فهم وافٍ ومفصل لمعالم أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة، والدوافع وراء هذه التفضيلات. حيث سيتم من خلال نتائج جدول رقم (6) معاينة أهم أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة من وجهة نظر أفراد المجتمع العُمَاني، وذلك استناداً لترتيبها الرتبي اعتماداً على المتوسطات الحسابية التي تم من خلالها تصنيف هذه المهن وفق أهميتها أي وفق سلم أولويات أفراد المجتمع العماني وتفضيلاتهم لهذه المهن.

جدول (6): الترتيب الرتبي (Rank Order) للمهن المفضلة للمرأة في المجتمع العُمَاني بوفق المتوسط الحسابي

ما المهن التي تفضل أو ترغب أن تعمل بها المرأة	المتوسط الحسابي	Std.Dev
1. قطاع التربية والتعليم (مدرسة، مديرة مدرسة، إخصائية اجتماعية)	12.44	3.639
2. القطاع الصحي (طبيبة، ممرضة، صيدلانية)	10.87	4.722
3. أعمال حرة	6.54	5.206
4. مهندسة	6.05	5.158
5. صناعات حرفية	5.47	4.851
6. القطاع المصرفي (موظفة في بنك)	5.13	4.875
7 خبيرة تجميل / مصففة شعر	5.03	4.788
8. القطاع الإعلامي (إعلامية، مقدمة برامج إذاعية وتلفزيونية، مراسلة صحفية)	4.46	4.596
9. سكرتيرة	4.19	4.403

10. القطاع التجاري والخدمات (موظفة في المحلات والمعارض، قطاع التجاري)	3.91	4.213
11. القطاع العسكري	3.37	4.184
12. موظفة في قطاع السياحة والفندقة	2.96	3.459
13. مضيفة طيران	2.58	3.306
14. القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	1.23	2.387

يتضمن جدول (6) محاولة لرصد ومعاينة أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة في المجتمع العُمَاني وفق ترتيبها الرتبي (Rank order)؛ إذ تظهر النتائج أن أكثر المهن المفضل أن تعمل بها هي تلك المهن ذات العلاقة **بقطاع التربية والتعليم**" أي مدرسة أو مديرة مدرسة أو أخصائية اجتماعية وبمتوسط حسابي قدره (12.44)". وتعد هذه النتائج منسجمة إلى حد بعيد مع نتائج الدراسات المحلية السابقة مثل دراسة الزبيدي والحمادي (2012) التي أكدت وجود تفضيل واضح لعمل المرأة في مهنة التدريس، وعزتها لاعتبارات ثقافية واجتماعية مختلفة ومتقاطعة مع رغبة كثير من أفراد المجتمع في أن تعمل المرأة في مهن ينتفي فيها الاختلاط بالجنس الآخر، وتتضمن عدد ساعات عمل قليلة، وإجازات مناسبة، وهي من الامتيازات التي يقدمها قطاع التعليم للعاملين فيه.

كما جاءت المهن ذات العلاقة **بالقطاع الصحي** (طبيبة أو ممرضة أو صيدلانية) في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي قدره (10.87). وهي نتيجة تتفق مع نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بوجود تفضيلات واضحة لدى أفراد المجتمع العُمَاني نحو المهن الطبية (طبيبة، وممرضة، وصيدلانية)؛ وعزت ذلك لاعتبارات اجتماعية واقتصادية تتركز حول القيمة الاجتماعية لهذه المهن، وأيضا لاعتبارات اقتصادية باعتبار أن العائد المادي من هذه المهن بما فيها مهنة التمريض أعلى من العائد المتأتّي من باقي المهن. كما أكدت دراسات سابقة أخرى وجود مواقف إيجابية اتجاه عمل الإناث في المهن الصحية كمهنة التمريض والمهن الطبية بسبب القيمة الاجتماعية العالية والمكانة المرتفعة التي تحظى بها هذه الأنماط المهنية في المجتمع العماني (بيت سعيد، 2013: 128).

كما احتلت المهن ذات العلاقة **بالأعمال الحرة** المرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (6.54)، كما جاءت مهنة الهندسة في المرتبة الرابعة وبمتوسط حسابي (6.05). ويمكن عزو هذه النتيجة إلى تسارع حركة التحول الاجتماعي والاقتصادي التي يشهدها المجتمع العُمَاني وزيادة مستويات تقدمه وتركيبه؛ مما زاد تفضيل توجه المرأة بمهن حديثة تتماشى مع عملية التنمية والتحديث ومجدية اقتصادياً، وتحقق قيمة اجتماعية عالية للمرأة ومغايرة عن تلك التي كانت تناط بها سابقاً التي كانت تعرف بالمهن التقليدية، التي دأبت على تأديتها لفترات طويلة من الزمن.

وفي المرتبة التي تليها جاءت تفضيلات مهنية أخرى مثل العمل في الصناعات الحرفية، وفي القطاع المصرفي، وفي مجال التجميل وبمتوسطات حسابية بلغت (5.47 و5.13 و5.03) على التوالي. وهي نتيجة تتفق مع ما خلصت إلية دراسة عبد اللطيف (1988) التي أشارت إلى انخفاض نسبة النساء العاملات في مجال الإنتاج وتشغيل وسائل النقل والخدمات والزراعة والصناعات الحرفية والصيد والمهن الإدارية في المجتمع المصري، وعزته لتفضيل الغالبية العظمى منهن العمل في مجال الخدمات العامة، والمهن التي تحقق مكانة اجتماعية ومردود اقتصادي عالٍ.

وفي المراتب الدنيا في سلم التفضيلات جاءت تلك التفضيلات ذات العلاقة بعمل المرأة في القطاع الإعلامي (إعلامية ومقدمة برامج تلفزيونية وإذاعية وصحفية ...الخ). كذلك الحال بالنسبة للمهن الأخرى "كمهن السكرتارية، والعمل في القطاع التجاري والخدمات أي كموظفة في المحلات والمعارض" التي حظيت بقبول اجتماعي ضعيف، وجاءت في أدنى سلم التفضيلات المهنية للمرأة العمانية.

كما أظهرت النتائج وجود ضعف واضح في توجهات المجتمع العُمَاني نحو عمل المرأة في القطاع العسكري وفي قطاع السياحة والخدمات الفندقية، وهي نتيجة تتفق مع ما بينته دراسة الزبيدي والحمادي (2012) التي أشارت إلى عدم تقبل المجتمع الإماراتي لعمل المرأة في المجال العسكري بشكل عام بسبب محافظة بناءاته الاجتماعية وقيمه التقليدية التي لا تتفق مع عمل المرأة بمثل هذه القطاعات.

كما يبدو أن عمل المرأة كمضيفة طيران أو في القطاع الفني كمطربة أو ممثلة أو عازفة... إلخ قد لاقى نفوراً اجتماعياً واضحاً، حيث احتلت هذه المهن أدنى سلم التفضيلات المهنية في المجتمع العُمَاني.

وبشكل عام، يلاحظ انحسار المهن المفضلة للمرأة في عدد قليل من المهن التي وُصِفت بأنها مهن أنثوية تقليدية، وتهميش أدوارها في كثير من أشكال المهن الأخرى مثل تلك المهن ذات العلاقة بالقطاع السياحي والإعلامي وفي قطاع التجارة والخدمات. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة قد تشكلت بفعل مزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتداخلة والمختلفة والمتبادلة التأثير؛ مما يؤكد صعوبة تفسير هذه الظاهرة بعامل واحد، حيث تعد هذه الظاهرة من الظواهر المعقدة التي يدخل في تكوينها العديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة التأثير التي تحتاج إلى كثير من العمق والدقة عند دراستها.

جدول (7): المتوسط الحسابي لأسباب تفضيل أفراد العينة لعمل المرأة في المهن المذكورة

أسباب تفضيلك لأن تعمل المرأة بهذه المهن	المتوسط الحسابي	العدد N	Std.Dev
1. مناسبة العمل لطبيعة المرأة البيولوجية	10.84	3023	5.476
2. مناسبة وقت العمل لدور المرأة في البيت	9.39	3022	5.690
3. النظرة الدينية لهذه الوظيفة	7.74	3022	5.635
4. الموقع الجغرافي لمكان العمل	7.08	3022	5.468
5. القبول الاجتماعي لهذه المهنة	6.98	3022	5.272
6. تحقيق العمل مكانة اجتماعية للمرأة	6.7	3023	5.350
7. مقدار الراتب الشهري	6.57	3023	5.588
8. ظروف العمل لا تتطلب سفراً	6.54	3023	5.409
9. ظروف العمل مريحة ومرنة	5.74	3023	4.939
10 تأثير هذه المهنة على تنشئة الأطفال	5.7	3022	5.113
11. انتفاء إمكانية الاختلاط بالجنس الآخر في هذا العمل	5.49	3022	5.240
12. عدد ساعات العمل القليلة	5.31	3023	4.861
13. وجود امتيازات تصاحب العمل غير الراتب	3.83	3023	4.158
14. الحصول على مميزات بعد التقاعد (المعاش التقاعدي)	3.38	3022	4.038
15. أخرى	0.31	3023	1.649

تستند نتائج الجدول رقم (7) على نتائج الجدول السابق والذي يدور حول أهم أنماط المهن التي يفضل المجتمع العُماني أن تعمل بها المرأة العمانية، حيث خلصت النتائج إلى أن معظم توجهات أفراد عينة الدراسة ترتكز حول مهنة التعليم والمهن الطبية؛ وذلك لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. وقد جاءت نتائج الجدول أعلاه لتؤكد أن أهم الدوافع والأسباب التي تقف وراء اختيار هذه الأشكال المهنية للمرأة، تلك الدوافع والأسباب ذات العلاقة **بمدى مناسبة هذه المهن لطبيعة المرأة البيولوجية** وذلك بمتوسط حسابي قدره (10.84)، وتعد هذه النتيجة منسجمة مع ما خلصت إليه دراسة عبد القادر (1995) التي أكدت أن لخصوصية التكوين الفسيولوجي للمرأة دور مهم في تحديد أنماط المهن المرغوب أن تعمل بها، وفسرته استنادا لما يسود مجتمعاتنا العربية – بما فيها المجتمع العماني– من بنى اجتماعية ثقافية محافظة تميل لمحاصرة المرأة ضمن شرطها الأنثوي وخصوصيتها البيولوجية القائمة على الحمل والإنجاب وتربية الأطفال.

وجاءت في المرتبة الثانية –وفق نتائج الجدول أعلاه –الأسباب التي تتعلق **بمدى مناسبة وقت العمل للمرأة** وبمتوسط قدره (9.39)، وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة العبد القادر (1995) التي بينت أن المجتمع السعودي تسوده مواقف مؤيدة لعمل المرأة خارج المنزل شريطة أن يكون متناسباً مع تكوينها الأنثوي والبيولوجي، إضافة إلى مناسبة وقت العمل بحيث لا يتعارض مع واجباتها تجاه بيتها وأطفالها.

وجاءت **النظرة الدينية** في المرتبة الثالثة وبمتوسط قدره (7.74)، ويمكن فهم هذه النتائج في ضوء طبيعة تكوين المجتمع العماني الذي يعد من نمط المجتمعات التقليدية الذي يحمل كل خصائص المجتمع الإسلامي التقليدي وقيمه وأرثه الثقافي، ويتميز بالولاء القبلي الذي يشكل الإطار العام لبنيته الاجتماعية والثقافية لهويته العُمَانية، كما يتميز بغلبة القيم والمعايير المحافظة الضابطة لسلوك الأفراد، وسلطة الأب، والترابط الأسري والتواصل والتعاطف بين أفراده، وصلة الرحم وذوي القربى (البيلي والمحرزي: 2004). أما مدى مناسبة الموقع الجغرافي لمكان العمل فقد جاء في المرتبة الرابعة وبمتوسط قدره (7.08) ما يؤكد أهمية هذا العامل أيضا في تحديد خيارات أفراد المجتمع نحو أنماط المهن التي من الممكن أن تعمل بها.

كما أظهرت نتائج الجدول نفسه أن أهم أسباب تفضيل عمل المرأة في المهن المذكورة سابقاً تتلخص في "القبول الاجتماعي لهذه المهن، وما تحققه من مكانة اجتماعية للمرأة، إضافة إلى مقدار الراتب الشهري الممكن أن تتقاضاه المرأة، وظروف العمل. وبهذا السياق خلصت دراسة المسلمي (1995)، إلى أن أهم العوامل المحركة لخروج المرأة العُمَانية للعمل كانت تلك العوامل ذات الصيغ الاقتصادية، ومن ثم العوامل ذات المنشأ النفسي والاجتماعي، كذلك بينت دراسة الخطايبة (2009) بأن أهم العوامل المؤثرة في توجهات الأفراد المهنية تتمثل في الارتياح النفسي للمهنة، وتحقيق دخل مرتفع. كما أن للموروثات الاجتماعية والثقافية السائدة دورًا بارزًا في ذلك، باعتبار أن عملية الاختيار المهني للمرأة هي بالمحصلة سلوك اجتماعي يتحدد وفقاً لقيم المجتمع وتقاليده وأعرافه، فالمجتمع له سطوته على سلوك الأفراد ومعتقداتهم ومواقفهم وتطلعاتهم المختلفة.

كما بينت الدراسة أن تلك الأسباب ذات العلاقة بأثر خروج المرأة لسوق العمل على تربية الأطفال وانتفاء فرص الاختلاط بالرجال تعد مسائل مهمة وذات أثر كبير في تحديد توجهات المجتمع العُمَاني نحو أنماط المهن الممكن أن تعمل بها المرأة. وهي نتيجة تتقاطع بشكل واضح مع ما أبرزته دراسة الخطايبة (2009)، وبأن أهم وظائف المرأة الأردنية بنظر المجتمع الأردني تتجلى في خدمة زوجها والعناية بأولادها، وهي أهم وظائف المرأة شأناً كما أشار إلى أن بعض العادات والتقاليد في المجتمع الأردني تحول دون التحاق المرأة ببعض المهن لا سيما تلك الأنماط من المهن التي تزيد فيها فرص الاختلاط بالذكور.

كذلك تبرز نتائج الجدول أعلاه وضوح أهمية الأسباب والمحركات ذات العلاقة بما يحققه عمل المرأة من المكانة الاجتماعية لها وبمتوسط حسابي بلغ (6.7)، ما يؤكد أهمية هذه الاعتبارات الاجتماعية للمهنة في خلق دوافع قوية إضافية لدى أفراد المجتمع العماني وخاصة المرأة لاختيار المهنة التي ترغب أن تعمل بها. وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة العمري (2009) وبأن أهم دوافع عمل المرأة هو الأهمية الاجتماعية للمهنة ولمكانتها، وما تقدمه من أمن اقتصادي واجتماعي للمرأة.

كما شكلت عوامل مثل: "عدد ساعات العمل القليلة، ووجود امتيازات لبعض هذه المهن غير امتياز الراتب، والحصول على بعض المميزات من العمل كنظام التقاعد والضمان الاجتماعي" عوامل مؤثرة ولكن بدرجات أقل أهمية مقارنة بالأسباب والدوافع الذاتية وذات العلاقة بخصوصية المرأة البيولوجية التي ذكرت سابقاً (انظر الجدول رقم 7).

وهذه النتائج تميل بمجملها إلى تأكيد أن مسألة مناسبة المهنة لطبيعة المرأة وخصوصيتها البيولوجية، ومدى مناسبة وقت العمل لأدائها التقليدية في البيت، والنظرة الدينية، وموقع العمل، ومسألة القبول الاجتماعي تشكل عوامل حاسمة في تحديد توجهات المجتمع العُمَاني لطبيعة وأشكال المهن الممكن أن تنخرط بها المرأة في المجتمع العماني.

تباينات المهن المفضلة للمرأة تبعا لخلفية المبحوثين

يُناقش هذا الجزء من الدراسة التقاطعات التي يمكن أن تنشأ في مواقف أفراد المجتمع العُمَاني حول أنماط المهن المرغوب أن تعمل بها المرأة وفقا لتباين مستوى تعليمهم ومكان إقامتهم خاصة وأن معظم الأدبيات السابقة وذات العلاقة أكدت على أهمية الدور الذي يلعبهُ **ارتفاع مستوى تعليم المرأة** في زيادة هوامش تحررها من مظاهر استلابها التقليدية، وفي توسيع دائرة علاقاتها الاجتماعية، وزيادة تحريرها من قيود الأعمال التقليدية في المنزل، وتخفيف حالة الاغتراب والاستلاب التي تشكلت عبر مراحل تاريخية طويلة بتعاضد مجموعة من العوامل الاجتماعية والحضارية المختلفة، خاصة فيما يتعلق بقرار عملها وطبيعة المهن التي يمكن أن تزاولها (كرادشة، 2013).كما أن الأدبيات التي بحثت في مثل هذه الظواهر أكدت أهمية ما يسود المجتمعات الحضرية الحديثة من تباينات

بنائية، وسيادة درجة عالية من تقسيم العمل، وانتشار القيم المنفعية، وغلبة القرار الفردي على قرار الجماعة، وبروز بدائل اجتماعية وثقافية متعددة تتيح للفرد خيارات مختلفة فيما يتعلق بطبيعة المهنة المرغوبة وأشكالها التي شأنها أن تسهم في إحداث تحولات عميقة وجذرية في توجهاتهم إزاء المهن المفضل أن تعمل بها المرأة العمانية، وبصورة لا تتوافر في المجتمعات الريفية البسيطة التي يسودها قيم الجماعية وذوبان شخصية الفرد وإرادته في الجماعة وسيادة قيم ومعتقدات اجتماعية وثقافية تقليدية محافظة.(العمري، 2009). وسيتم عرض نتائج هذا الجزء بالاستعانة بنموذج تحليل المتوسطات المقارنة (Comparative Means)، وستشمل هذه الخلفيات التي سيتم معاينتها: "مستوى تعليم أفراد العينة، ومكان إقامتهم الحالي وفق المحافظات، ودرجة تحضرهم"، وذلك في محاولة لتقديم تصورات واضحة حول مدى تأثير هذه الخلفيات على أنماط المهن المفضلة للمرأة العُمَانية ومسوغاتها.

وعليه فقد تمحور هذا الجزء من الدراسة حول الجوانب التالية:

- أثر المستويات التعليمية المختلفة لأفراد العينة في تفضيلاتهم حول أنماط المهن الممكن أن تعمل بها المرأة وأسباب هذه التفضيلات.
- أثر تباين مكان إقامة أفراد العينة ودرجة تحضرهم في تفضيلاتهم حول أنماط المهن الممكن أن تعمل بها المرأة وأسباب هذه التفضيلات.

أولا: تباين تفضيلات المهن وفقاً لمستويات الأفراد التعليمية:

جدول (8): المتوسط الحسابي للمهن المفضلة للمرأة في المجتمع العُمَاني وفقاً لتباين مستويات تعليم الأفراد

المستوى التعليمي / المهن المفضلة	(أمي)	(يقرأ /يكتب)	(ابتدائي)	(إعدادي)	(دبلوم عام)	(دبلوم عالي)	(بكالوريوس)	(دراسات عليا)	F	Sig
1-القطاع الصحي (طبيبة، ممرضة، صيدلانية)	9.6	10.2	9.4	10.6	10.5	11.3	11.2	10.9	3.8	.00
2-قطاع التربية والتعليم (مديرة مدرسة، معلمة، أخصائية اجتماعية)	10.4	11.1	11.6	12.3	12.2	12.4	13.1	11.8	12.4	.00
3-القطاع العسكري	3.5	3.4	2.7	3.7	3.4	3.5	3.2	3.6	.94	.47
4-القطاع المصرفي (موظفة في بنك)	5.1	4.5	5.3	5.1	5.1	5.2	5	5.5	.59	.76
5-القطاع الإعلامي (إعلامية، مقدمة برامج إذاعية وتلفزيونية، مراسلة صحفية)	4.1	3.6	4.2	4.4	4.5	4.6	4.5	4.7	.93	.48
6-القطاع التجاري والخدمات (موظفة في المحلات والمعارض)	4.3	3.6	3.9	4.2	3.9	3.9	3.8	4.1	.53	.81
7-أعمال حرة	7.7	6.6	5.4	7.1	6.5	6.7	6.4	6.3	1.6	.14
8-مهندسة	5.3	4.8	5.7	5.6	5.9	6.2	6.3	6.6	2.2	.03
9-مضيفة طيران	2.3	2.55	2.6	2.7	2.7	2.7	2.4	2.4	.74	.64
10-موظفة في قطاع السياحة	2.4	3.0	3.3	2.9	2.9	3	2.9	3	.36	.92
11-خبيرة تجميل / مصففة شعر	4.4	4.1	4.5	5.3	5.2	5.3	4.9	4.2	2.4	.02
12-سكرتيريه	3.8	3.5	3.9	4.1	4.1	4.5	4.2	4.4	1.1	.35
13-صناعات حرفية	5.8	5.6	5.1	4.9	5.7	5.7	5.3	4.9	1.6	.12
14-القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	.72	1.4	1.4	1.3	1.4	1.15	1.1	1.25	1.7	.12

تُوضح القراءة التقييمية لنتائج جدول (8) والمتعلقة بمعاينة أنماط المهن المفضل أن تعمل بها المرأة في المجتمع العُمَاني، وفقاً لتباين مستويات تعليم أفراد عينة الدراسة؛ وجود تفضيلات واضحة في وجهات نظر الأفراد المتعلمين نحو عمل المرأة في القطاع الصحي (كطبيبة أو ممرضة أو صيدلانية) وبفروقات إحصائية مهمة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل. حيث يزداد تفضيل عمل المرأة بهذه المهن لدى الأفراد الحاصلين على دبلوم عالي وبمتوسط حسابي قدره (11.3)، وللحاصلين على درجة بكالوريوس وبمتوسط حسابي قدره (11.2) والدراسات العليا وبمتوسط حسابي قدره (10.9)، بينما تقل متوسطات هذه التفضيلات لدى الأفراد الأقل تعليماً، أي الحاصلين على مستويات تعليمية (ابتدائي 9.4 وأمي 9.6). ما يؤكد بأن هناك اتجاهات إيجابية نحو انخراط المرأة العمانية بالمهن الطبية لدى شرائح السكان الأكثر تعليماً في المجتمع العماني.

كما تكشف نتائج الجدول أعلاه عن وجود تفضيلات بارزة لدى أغلب الشرائح التعليمية لأن تعمل المرأة بمهنة التدريس وفي المهن ذات العلاقة بقطاع التربية والتعليم، خاصة لدى الأفراد الأكثر تعليماً "أي الحاصلين على مستوى تعليمي يوازي البكالوريوس (13.1)"، وللحاصلين على دبلوم عالي (12.4)، بينما تقل هذه التفضيلات لدى الأفراد الحاصلين على مستويات تعليمية منخفضة كما هو الحال لدى شريحة الأميين (10.4) والذين يقرأون ويكتبون (11.1)، وبفروقات إحصائية مهمة وواضحة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل. ويمكن تفسير هذه النتائج على اعتبار أن ارتفاع مستوى تعليم الأفراد قد يشكل محركاً مهماً لتقبل أفكار وقيم جديدة تتعلق بأهمية مساهمة المرأة في سوق العمل والانخراط بمهن تحتاج لقدر مرتفع من التعليم والتأهيل التي قد يعرض عنها غير المتعلمين. بالمقابل يقترن انخفاض مستوى تعليم الأفراد بزيادة تشبثهم بمعتقدات تقليدية معززة لأنماط مهنية محددة وبسيطة للمرأة، وبزيادة طلبهم على مهن لا تحتاج إلى درجات علمية عالية بسبب امتلاكهم للقليل من البدائل والخيارات في سوق العمل. ويؤكدّ بيت سعيد (2013) بهذا السياق بأن انخفاض مستويات تعليم الإناث أنفسهن يقترن بقلة خبرتهن ومعرفتهن بمصالحهن ما يجعل أهدافهن المهنية متواضعة. وهي نتيجة منسجمة مع ما خلصت إليه دراسة النمر (1989)، بأن هناك اتجاهات واضحة لدى أفراد المجتمع السعودي نحو تفضيل مهنة التدريس للمرأة، خاصة لدى الإناث اللاتي يتسمن بانخفاض مستويات تعليم آبائهن، وهذا ما أوضحته نتائج دراسة عبد الحميد (2002) التي كشفت عن وجود ارتباط واضح بين ارتفاع مستويات تعليم الوالدين ومواقف واتجاهات أفراد المجتمع وتأييدهم لعمل المرأة في مهنة التدريس.

كما توضح نتائج الجدول أعلاه، أن لدى الفئات الأكثر تعليماً في المجتمع العُمَاني تفضيلات واضحة مقارنة بباقي الفئات التعليمية نحو عمل المرأة كمهندسة أو في القطاع المصرفي، ما يوضح أن احتمالية اختيار وظائف غير نمطية أو غير تقليدية للمرأة تزداد مع ارتفاع مستويات تعليم أفراد المجتمع. ويبدو أن ارتفاع مستوى تعليم أفراد المجتمع العماني، قد عزز تمسّكهم بكثير من القرارات الرشيدة ذات العلاقة بتوجهاتهم المهنية للمرأة وإخضاع هذه القرارات لسلوكهم العقلاني الرشيد (عبد الحميد، 2002). وبهذا الخصوص بينت دراسة برين (Brien, Fassinger, 1993) بأن النساء اللاتي يخترن وظائف حديثة وغير تقليدية ومرموقة عادة ما يمتلكن مستويات تعليمية مرتفعة، كما يمتلكن قوة في خصائصهن المكتسبة.

كما تبرز نتائج الجدول أعلاه عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية نحو تفضيل أفراد المجتمع العُمَاني عمل المرأة في القطاع الإعلامي أو التجاري وفقاً لتباين مستويات تحصيلهم العلمي، رغم أن نتائج المتوسطات الحسابية تشير إلى وجود ارتفاع طفيف في متوسط تفضيل عمل المرأة بمثل هذه المهن لدى الشرائح الأكثر تعليماً، أي من حملة الشهادات العليا "ماجستير فما فوق". ويمكن تفسير هذه النتيجة لما يتضمنه ارتفاع مستوى تعليم الأفراد من قدرة على إبراز مواقف أكثر حداثة بخصوص أشكال المهن المرغوب أن تعمل بها المرأة. إذ يسهم ارتفاع وتيرة تعليم الأفراد في زيادة تقبلهم لخروج المرأة لسوق العمل طمعاً في حصولها على عائد مادي منتظم، والتخفيف من حدة تبعيّة المرأة تجاه الرجل، كما قد يساعد ارتفاع مستوى التعليم على تقوية وتعزيز استقلالية المرأة الذاتية، ورفع مكانتها سواء داخل أسرتها أو مجتمعها، وبذلك تصبح أكثر قدرة على ممارسة حقوقها والتعبير عن رغباتها خاصة حول أشكال المهن التي ترغب بمزاولتها.

كذلك تبيّن نتائج الدراسة ارتفاع متوسط تفضيل الأفراد الذين ينتمون لشرائح تعليمية منخفضة لعمل المرأة في المهن الحرفية التي لا تحتاج عادة لمستويات مرتفعة من التعليم، ويصل هذا المتوسط إلى (5.8) لدى شرائح الأميين، مقابل (4.9) لحملة الشهادات العليا أي ماجستير فيما فوق. وهذه النتيجة تؤكد بأن انخفاض مستوى التعليم قد يشكل عنصراً مقيداً لانخراط المرأة في بعض أشكال المهن وحصرها في أنماط محددة ومتدنية في السلم المهني، خاصة تلك التي لا تحتاج إلى مستويات معرفية مرتفعة (عبد اللطيف، 1988). وبهذا السياق خلصت دراسة عبد الحميد (2002) بأن انخفاض مستوى تعليم الأفراد يقترن بزيادة تفضيل أنماط المهن التقليدية للمرأة التي لا تحتاج مستويات معرفية ومهارية عالية. ويبدو أن انخفاض مستويات تعليم المرأة وافتقادها إلى المهارات التي

يحتاجها سوق العمل، قد تشكل أحد معوقات مساهمتها بأنماط مهنية حديثة وجديدة ويتطلبها سوق العمل.

بالمقابل تُبين نتائج الجدول ذاته وجود انخفاض واضح وحاد في تفضيلات أفراد المجتمع العُمَاني لعمل المرأة بالمهن العسكرية، بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية، وبفروقات إحصائية ضعيفة وغير مفسرة عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل. كذلك تُظهر نتائج الجدول نفسه أن لدى المجتمع العُمَاني اتجاهات سلبية نحو عمل المرأة بمهنة مضيفة طيران وموظفة في القطاع السياحي، بغض النظر عن مستوياتهم التعليمية، وإلى انخفاض مستويات توجهات المجتمع العُمَاني نحو عمل المرأة بمهنة السكرتارية بشكل عام ولكافة المستويات التعليمية، وبفروق غير مفسرة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل.

بشكل عام تُوضح النتائج وجود تفضيلات قوية لدى أفراد المجتمع العُمَاني الأعلى تعليماً نحو عمل المرأة بمهن ذات علاقة بقطاعي التربية والتعليم والقطاع الصحي، وعدم تقبلهم لعملها بمهن فنية (كمطربة أو ممثلة ... الخ) أو مضيفة طيران أو موظفة في القطاع السياحي أو كسكرتيرة، ويبدو أن أغلب هذه النتائج تنسجم مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة عبد اللطيف (1988) التي خلصت إلى أن لمستوى تعليم الأب والأم، أثر واضح في تحديد أشكال المهن التي يمكن أن تزاولها المرأة في المجتمع السعودي. كذلك مع نتائج دراسة عبد الحميد (2002) التي أشارت إلى وجود فروق دالّة إحصائياً في الاهتمامات المهنية وفق مستوى التحصيل الدراسي للأفراد.

ومن اللافت للانتباه فيما يتعلق بمجمل نتائج الجدول أعلاه، الانخفاض الحاد والطارئ على مستويات تفضيل المجتمع العماني لعمل المرأة بمهن ذات علاقة بالقطاع الفني (كمطربة أو ممثلة ... الخ) ولدى كافة الشرائح التعليمية بدون استثناء. وتعد هذه النتائج متوقعة وقد يعود سبب ذلك إلى عدم تقبل المجتمع العُمَاني لعمل المرأة بمثل هذه المهن؛ ويمكن تفسيره لاعتبارات ذات منشأ اجتماعي وثقافي تتعلق بمسألة الخوف من الوصم الاجتماعي والسمعة الاجتماعية السيئة، وخاصة بمجتمع يتسم ببناءاته الاجتماعية المحافظة كالمجتمع العُمَاني وبشدة ثبات أبنيته الاجتماعية والثقافية، وشدة تمسكه بالموروثات الثقافية والقيم الدينية.

ثانيا: تباين تفضيلات المهن بوفق تباين مناطق الإقامة للأفراد ودرجة تحضرهم

جدول (9): نتائج نموذج مقارنة المتوسطات لأنماط المهن المفضلة تبعاً لمنطقة السكن ودرجة التحضر

المهن المرغوبة	مسقط			الباطنة			الداخلية			ظفار		
	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig	حضر	ريف	Sig
1–القطاع الصحي (طبيبة، ممرضة، صيدلانية)	11.5	12.6	0.11	10.8	11.3	0.09	10.96	11.7	0.06	10.5	9.9	0.07
2–قطاع التربية والتعليم (مديرة مدرسة، معلمة)	12.0	13.0	0.12	12.8	12.9	0.53	12.98	13.1	0.64	12.6	11.4	0.00
3–القطاع العسكري	5.1	4.3	0.33	2.69	3.45	0.01	2.58	2.17	0.23	3.38	3.12	0.33
4–القطاع المصرفي (موظفة في بنك....)	7.0	6.1	0.32	4.84	4.9	0.87	3.99	4.82	0.06	5.16	4.39	0.01
5–القطاع الإعلامي (إعلامية، مقدمة برامج إذاعية	6.1	6.7	0.43	3.82	4.5	0.03	4.21	3.71	0.26	4.43	3.8	0.03
6–القطاع التجاري والخدمات (موظفة في المحلات	5.2	4.9	0.70	3.38	3.33	0.86	3.5	3.94	0.28	4.24	3.37	0
7–أعمال حرة	7.3	6.8	0.56	6.03	6.27	0.5	7.51	7.56	0.92	6.32	5.61	0.03
8–مهندسة	8.0	7.3	0.46	5.59	7.05	0	6.05	6.29	0.63	5.12	4.57	0.07
9–مضيفة طيران	3.4	3.0	0.57	2.25	2.68	0.06	2.37	2	0.24	2.51	2.34	0.39
10–موظفة في قطاع السياحة والفندقة	3.8	2.5	0.04	2.63	2.84	0.38	2.76	2.12	0.05	3.05	2.82	0.27
11–خبيرة تجميل/ مصففة شعر	5.1	4.6	0.52	5.27	4.32	0.01	4.68	4.06	0.168	5.53	5.17	0.25

12–سكرتيريه	4.7	4.5	0.85	3.55	3.49	0.84	3.65	2.99	0.09	5.51	4.43	0
13–صناعات حرفية	5.4	5.5	0.88	4.52	4.83	0.32	5.99	5.24	0.12	6.39	5.97	0.2
14–القطاع الفني (مطربة، ممثلة، عازفة)	1.7	1	0.17	1.14	0.98	0.32	1.26	1.12	0.57	1.2	0.99	0.13

توضح نتائج جدول (9) التي خصصت لمعاينة أنماط المهن المفضلة للمرأة تبعاً لمنطقة الإقامة (مسقط أو الداخلية أو الباطنة أو ظفار) ودرجة التحضر (حضر أو ريف)، وجود ارتفاع في متوسط التفضيلات لعمل المرأة بالقطاع الصحي في المناطق الريفية في أغلب محافظات السلطنة، باستثناء **محافظة ظفار** التي أظهرت اتجاهات مغايرة؛ إذ ارتفع مستوى تفضيل سكان ظفار من الحضر لهذه الأنماط من المهن للإناث مقارنة بسكان الريف وأن كان بدرجة تفسير غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل. وتوضح بعض الأدبيات الاجتماعية بهذا الخصوص أن التوجه المهني يعد عملية ديناميكية تتشكل بفعل تفاعل خصائص الفرد مع خصائص محيطه الثقافي والاجتماعي.

كذلك أبرزت النتائج وجود ارتفاع واضح في مستويات تفضيل عمل المرأة في قطاع التربية والتعليم (كمدرسة أو مرشدة طلابية أو مديرة مدرسة) في كافة المناطق الريفية وبكافة المحافظات قيد الدراسة –عدا محافظة ظفار التي أظهر ريفها ميول أقل نحو هذه الأنماط من المهن مقارنة بحضرها –وبدرجة تفسير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل. ويمكن فهم هذه النتائج في ضوء ما تتضمنه كافة المناطق الريفية في السلطنة من قيم وأعراف وموروثات اجتماعية تقوم على اختزال أدوار المرأة ومحاصرتها في تلك الأنماط المهنية التي دأبت على ممارستها "كمدرسة ومديرة مدرسة ومرشدة اجتماعية"، باعتبارها أكثر المهن قبولاً اجتماعياً في هذه المناطق. ويبدو أن مثل هذه التوجهات شأنها أن تسهم في زيادة تكثيف العنصر النسوي بهذه المهن وزيادة تنميطها خاصة في المناطق الريفية، كذلك زيادة تأنيثها. وفسّرت دراسة إجلال (1989) هذه النتيجة بسبب عدم قدرة المرأة على ممارسة أدوار جديدة تتماشى مع حركة التغير والتطور التي أصابت المجتمع العماني المعاصر، وأن للمعتقدات التقليدية والموروث الثقافي التي تسود في المجتمعات الريفية دوراً كبيراً في تشكيل ميول الأفراد نحو هذه الأنماط المهنية للمرأة.

كما يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه، ارتفاع مستوى تفضيل أفراد المناطق الحضرية في محافظة مسقط لعمل المرأة بالمهن ذات علاقة بالقطاع المصرفي، وبمتوسط حسابي قدره (7.0) مقارنة بـ (6.1) في الريف و(4.8، 4.9) لحضر الباطنة وريفها على التوالي، (4.0 و4.8) لحضر الداخلية وريفها و(5.2 و4.4) لحضر ظفار وريفها على الترتيب، وبشكل مفسر إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05%) فأقل. ويمكن فهم هذه النتائج في ضوء ما يسود المجتمعات الحضرية في سلطنة عمان من تباينات بنائية، وسيادة درجة عالية من تقسيم العمل، وغلبة القرار الفردي على سلوك الأفراد فيما يتعلق بطبيعة المهنة المرغوبة للمرأة وبصورة لا تتوافر في المجتمعات الريفية البسيطة، كما يمكن فهمها استنادا لما يشيع في المناطق الحضرية من قيم ومعتقدات أكثر مرونة وحداثة، بخصوص اختيار أنماط جديدة من المهن للمرأة تتسم بالجدة والحداثة.

بالمقابل تبين النتائج ارتفاع مستويات تفضيل سكان المناطق الريفية في المحافظات وخاصة لدى سكان ريف مسقط لعمل المرأة في القطاع الإعلامي، على عكس سكان محافظة الداخلية حيث يظهر سكان حضرها اتجاهات أقوى نحو هذه المهن من سكان ريفها وبمستوى إحصائي دال عند مستوى دلالة إحصائية (0.05%). ويلاحظ بهذا السياق بأن الأسرة العُمَانية لا تزال خاصة في المناطق الريفية تتصف بأنها هرمية البنية يحتل فيها الأب رأس الهرم ويتم تقسيم العمل فيها على أساس النوع الاجتماعي، ومازالت موازين القوى تميل في الغالب لصالحه خاصة فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرارات كقرار عمل المرأة وبأي المهن التي يمكن أن تعمل بها.

والظاهر أن مظاهر التحضر والحداثة أخذت تبرز بشكل جلي في المناطق الحضرية في المجتمع العماني المعاصر، وبدأت تجليات التباين داخل نسق الأسرة الحضرية تظهر بشكل واضح، كما زاد اضطلاع المرأة بمهن حديثة مغايرة عن تلك التي كانت تناط بها التي تعرف بالمهن التقليدية وهي بمجملها نتائج منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أهمية سرعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المناطق الحضرية في المجتمع العماني في إحداث تغيرات جذرية على تصورات الأفراد ورغباتهم بخصوص أشكال المهن التي يمكن أن تزاولها المرأة، وإلى تميز الأسرة الحضرية العمانية بزيادة تبنيها لمواقف واتجاهات أكثر مرونة بشأن مساهمة المرأة في اتخاذ قرارات ذات علاقة بطبيعة المهن التي ترغب بالانخراط بها. ويبدو أن تخلي الأسرة

الحضرية العمانية عن كثير من وظائفها التقليدية التي دأبت على تأديتها، وانخفاض حدة سيطرتها على خيارات عناصرها قد أسهم بزيادة تقبلها لعملها بأنماط حديثة من المهن لم يسبق أن زاولتها (المعمرية، 2009).

أما بخصوص تفضيل عمل المرأة في القطاع العسكري وفق مكان الإقامة ودرجة التحضر، فتوضح النتائج أن أعلى مستويات التفضيل برزت لدى سكان محافظة مسقط وبمتوسط حسابي قدره (5.1) مقارنة بـ (2.7) لحضر الباطنة و(2.6) لحضر الداخلية و(3.4) لحضر ظفار. وهي نتيجة تؤكد وجود مواقف واتجاهات مؤيدة لعمل المرأة في القطاع العسكري –التي تعد من القطاعات ذات الخصوصية الشديدة – في حضر محافظة مسقط مقابل انخفاضها في حضر باقي المحافظات، بالمقابل تظهر النتائج وجود انخفاض واضح في مستويات تفضيل سكان أرياف المجتمع العماني لعمل المرأة بمثل هذه القطاعات، ما يؤكد أن عمل المرأة بالقطاع العسكري في المناطق الريفية في المجتمع العماني يخضع لأحكام شديدة الخصوصية تتعلق بمعتقدات السكان حول طبيعة هذه المهن، وما تتضمنه من اعتبارات ذات علاقة بقيم المجتمع ومعاييره وما يلازمها من توقعات اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية. هذا وقد خلصت نتائج المقابلات المعمقة إلى انخفاض رغبة أفراد المجتمع العماني لعمل المرأة في القطاع العسكري نظرا لتكاتف عدد من الأسباب أهمها طبيعة العمل في هذا القطاع التي تجبر المرأة على الاختلاط بالذكور، إلى جانب أن طبيعة المرأة الجسدية غير مناسبة لهذه المهن تبعا للجهد الكبير الذي تطلبه، وغير مناسبه للمرأة من الناحية البيولوجية، فضلا عن مخالفتها لبعض العادات والتقاليد فقد يكون لباس العمل غير مناسب للمرأة في المجتمع العُماني المحافظ.

كذلك الحال بالنسبة لمهنة "مضيفة طيران وموظفة في القطاع السياحي وخبيرة تجميل وصناعات حرفية"؛ حيث يُظهر سكان حضر محافظة مسقط ميولاً أكثر وضوحاً عن باقي مناطق السلطنة اتجاه عمل المرأة بهذه المهن وبمتوسطات حسابية وصلت إلى (3.4، 3.8، 5.1 و5.4) وعلى الترتيب، رغم الانخفاض العام لقبول عمل المرأة بمثل هذه الأنماط المهنية لدى السكان بشكل عام. ويبدو أن المعارف والخبرات التي اكتسبها سكان المناطق الحضرية بسبب طبيعة تنشئتهم الحضرية قد زادت دافعيتهم نحو بعض أنماط المهن الحديثة للمرأة، كما يبدو أن لخصوصية الكيانات الحضرية وما تمليه من ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية، إضافة لزيادة معارف سكانها وزيادة خبراتهم، وعزّز من تبنيهم لمواقف إيجابية حول أنماط المهن الحديثة التي يطرحها سوق العمل المحلي التي تحتاج مساهمة المرأة وبشكل فاعل فيه.

كما تُظهر النتائج ضعف ميل أفراد المجتمع العُمَاني بغض النظر عن مناطق إقامتهم ودرجة تحضرهم نحو عمل المرأة في القطاع الفني (كمطربة أو ممثلة ... الخ)، بدرجة تفسير غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05%) فأقل؛ ما يؤكد بأن هناك اتجاهات سلبية عامة وواضحة لدى أفراد المجتمع العماني نحو هذه الأنماط المهنية للمرأة، وعدم تقبلهم لها. وقد تبين ذلك من خلال نتائج المقابلات المعمقة التي أكدت النظرة السلبية للمجتمع لهذه المهن بسبب بعض القيم والعادات والتقاليد، حيث أن بعض الأسر ترفض عمل نسائها في مثل هذه المهن بسبب الوصم الاجتماعي لتلك المهن وكذلك من باب الحفاظ على مبدأ السمعة.

توضح القراءة التقييمية لنتائج الجدول أعلاه أن سكان المناطق الريفية في أغلب محافظات السلطنة هم أكثر ارتباطاً بالقيم والأعراف التقليدية التي تفضل عمل المرأة في مهن ذات علاقة بقطاع التربية والتعليم، وفي القطاع الطبي (عدا محافظة مسقط). وتم تفسير ذلك بسبب خصوصية مواقف واتجاهات السكان الريفيين في المحافظة حول خروج المرأة للعمل بشكل عام، ورغبتهم في تكريسها للعمل في أنماط مهن محددة لا تتعارض مع وظائفها التقليدية التي دأبت على تأديتها كزوجة وأم وربة بيت؛ وهي نتيجة تنسجم مع رؤى نظرية المعايير التي تجنح إلى عزو الاختيار المهني في هذه المناطق، لعمليات إرادية تحكمها طبيعة الأحكام التي تضعها البيئة الاجتماعية والثقافية للفرد، وعلى هذا الأساس فإن عملية تحديد أشكال المهن الممكن أن تعمل بها المرأة في المجتمعات الريفية تنتظم وفق نسق معياري محدد مسبقاً ووفق المواصفات المرغوبة والمناسبة لأن تعمل بها الإناث (الخولي، 2008: 165)، على عكس الكيانات الاجتماعية الحضرية وما تتضمنه من أرصدة اجتماعية وثقافية تحرر الفرد من كثير من المعتقدات التقليدية ذات العلاقة بمسألة مساهمة المرأة بسوق العمل وبأشكال المهن الممكن أن تنخرط بها؛ إذ تزيد معارفه وخبراته ووعيه على نحو يتعارض مع الأنماط المهنية التقليدية وما يلازمها من معتقدات؛ كما قد تسهم طبيعة الكيانات الحضرية وما تسودها من معايير وقيم في تجاوز الأفراد للإشكاليات الثقافية المرتبطة بمسألة عمل المرأة ببعض المهن التي يزداد فيها فرص الاختلاط بالجنس الأخر أو تلك المهن التي تحتاج إلى جهد ذهني وساعات عمل طويلة وسفر.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. تُبيّن نتائج الدراسة أن هناك تأييد لعمل المرأة بتلك المهن التي دأبت على تأديتها كمهنة " التدريس وبعض المهن الطبية، كالطب والصيدلة والتمريض": خاصة من قبل الذكور الذين يحملون مؤهلات تعليمية منخفضة "أي أقل من أساسي" ومن سكان المناطق النائية (البادية) في السلطنة. ويبدو أن مثل هذه الخصائص قد تشكل روافد مهمة معززة لاستمرارية بقاء قوة التفضيل لمثل هذه الأنماط المهنية التقليدية في المجتمع العماني على الأقل في المستقبل القريب.
2. توصلت الدراسة إلى أنه بزيادة مستويات تعليم الأفراد تقل حدة المعارضة لأنماط مهنية محددة مثل عمل المرأة في القطاع المصرفي والإعلامي، بينما تزداد الاتجاهات المعارضة لعمل المرأة في القطاع الفني والحرفي، كما تؤكد نتائج الدراسة أهمية ارتفاع مستوى تعليم الأفراد في خلق مواقف معارضة لبعض أنماط المهن التقليدية للمرأة التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة كتلك المهن الحرفية وعزته بسبب ارتفاع أذواق الأفراد المتعلمين وزيادة خبراتهم التي تتعارض مع تلك الأنماط التقليدية من المهن للمرأة.
3. أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك اتجاهات مؤيدة لأنماط محددة من المهن للمرأة كالمهن اليدوية خاصة بين الشرائح السكانية التي تحمل مؤهلات تعليمية منخفضة "أي أقل من أساسي" بينما تزداد المعارضة لمثل هذه الأنماط المهنية لدى الشرائح الأكثر تعليماً، كما يزداد تأثير هذا النمط من المهن لدى سكان المناطق الريفية في السلطنة خاصة أن كثير من أفراد هذه البيئات الريفية يفتقدون المقدرة على التحرر من سطوة منظومة القيم والموروثات السائدة وهيمنتها.
4. أوضحت الدراسة أن تباين مناطق إقامة أفراد المجتمع العماني يتضمن فروقات مهمة في ميولهم تجاه بعض أنماط المهن الممكن أن تعمل بها المرأة، وهي نتيجة متوقعة بحكم طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي خاصة في المناطق الريفية التقليدية؛ ولما تملكه هذه المناطق من محركات داعمة لعمل المرأة وبأشكال محددة من المهن، ولما تمليه خصوصية هذه الكيانات المحافظة من إجماع معياري حول أنماط محددة من المهن مقارنة بالمناطق الحضرية.
5. توضح النتائج أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المناطق الحضرية في السلطنة وما تتيحه للأفراد من فرص وأدوار جديدة وقيم لم تكن قائمة، قد أسهمت في إحداث تكيفات جديدة، وبروز مواقف حديثة حول أنماط المهن الممكن أن تعمل بها المرأة.

التوصيـات:

1. إن التحولات التي يشهدها المجتمع العماني المعاصر وما طرأ عليه من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية تدفع إلى إعادة النظر في تشكيل الهيكل البنائي للقوى العاملة فيها، ودمج المرأة في عملية التنمية، ومنحها أدوارًا جديدة فاعلة وإيجابية فيها.
2. يبدو إن التحولات السريعة التي يشهدها المجتمع العماني وتحوله إلى مجتمع المعرفة، فرض عليه تحديات كبيرة، تستدعي استنفار كل طاقاته وقواه البشرية، وإعادة رسم المسارات بطرق ومنهجيات حديثة وتحقيق الاستغلال الأمثل لها بطريقة رشيدة عقلانية لمواجهة هذه التحديات.

المصادر والمراجع

إجلال، إسماعيل حلمي (1989) "الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة" دراسات عربية في عالم الاجتماع الأسري، الإمارات العربية المتحدة.

بدوي، أحمد زكي (1989) "معجم مصطلحات التعليم الفني والتدريب"، القاهرة: دار الكتاب المصري.

بيت سعيد، سعيد (2013) "عادات الزواج بين الثبات والتغير في سلطنة عمان–دراسة أنثروبولوجية على بعض المجتمعات المحلية في ريف ظفار" رسالة ماجستير ، جامعة الدول العربية ، القاهرة مصر.

البيلي، طيفور، المحرزي، راشد (2004) "أبعاد ومعوقات التماسك الأسري" وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

الجندي، نزيه أحمد (2009). "اتجاهات العاملين والعاملات العمانيين نحو تولي المرأة الوظائف الإدارية القيادية: دراسة ميدانية في ولايات

مسقط وصحار والرستاق". مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية. سلسلة 25، العدد 4.3. سوريا.
الخطايبة، يوسف ضامن (2009) "التوجهات المهنية عند الشباب الأردني: دراسة ميدانية". المجلية الأردنية في العلوم الاجتماعية، مجلد 2، عدد 2. الأردن.
الخولي، سناء (2008) "الأسرة والحياة العائلية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية جمهورية مصر العربية.
الدقس، محمد عبدالمولى. والمعمرية، وفاء سعيد (2006). "عمل الزوجة: دوافعه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية على عينة بمدينة مسقط". دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد33 ملحق.
دويرار، محمد (2004) " أصول علم النفس المهني والصناعي والتنظيمي وتطبيقاته"، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية.
الرشيدي، باشير صالح (2000) " مناهج البحث التربوي، رؤية تطبيقية مبسطة"، دار الكتاب الحديث.
الزبيدي، عبد القوي، والحمادي، عبدالعزيز (2012) "الاتجاهات نحو عمل المرأة في المجال العسكري". مجلة أماراباك. المجلد 3، العدد 7، ص103–116.
الظفيري، عبد الوهاب (2012). "الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتي". مجلة العلوم الاجتماعية. المجلد 40، العدد 4، ص15–65. الكويت.
عبد الحميد، إبراهيم شوقي (2002). "الاهتمامات المهنية: دراسة مقارنة وفق كل من التخصص والتحصيل الدراسي وتعليم الوالدين لدى عينة من طالبات جامعة الإمارات". مجلة شؤون اجتماعية–جامعة الإمارات. العدد (79)، ص9–37.
العبد القادر، علي عبد العزيز (1995). "اتجاهات طالبات جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية. مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد23. العدد1، ص113–151.
عبد اللطيف، حمدي (1988) " أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري". مجلة العلوم الاجتماعية. ص119–137.
العمري، قاسم زهران (2009)، "صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب: دراسة ميدانية". وزارة التنمية الاجتماعية، ص 163–166، مسقط: سلطنة عمان.
فخري، منيرة (1992) "بعض العوامل الاجتماعية والثقافية المحددة لمجالات عمل المرأة بالسعودية"، جامعة طيبة – المملكة العربية السعودية.
القاضي، لبنى أحمد (2000) "المرأة الكويتية والعمل: الحدود القديمة والآفاق الجديدة (باللغة الإنجليزية)". مجلة العلوم الاجتماعية. مجلد 18، العدد 69.
كرادشة، منير (2007) " السلوك الإنجابي في الأردن (دراسات ديموغرافية)" المركز القومي للنشر، إربد الأردن.
كرادشة، منير عبد الله (2013) "العنف الأسري: سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة". عالم الكتب الحديث، إربد: الأردن.
كرادشة، منير، المحروقية، رحمة (2015) " اتجاهات المجتمع العماني نحو بعض أنماط الزواج التقليدي السائد: دراسة استطلاعية" وزارة التنمية الاجتماعية، مسقط سلطنة عمان.
اللواتية، سلوى (2012). "الأبعاد الاجتماعية لتأخر سن الزواج في المجتمع العماني: دراسة ميدانية مطبقة على محافظة مسقط". رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس: عمان.
المجيدل، عبد الله، الشريع، سعد (2012) "اتجاهات طلبة كليات التربية نحو مهنة التعليم: دراسة ميدانية مقارنة بين كلية التربية _ جامعة الكويت وكلية التربية بالحسكة_ جامعة الفرات أنموذجاً". مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد 4.
المسلمي، شيخة سالم (1995). "انخراط المرأة في العمل وعلاقته بتغير أدوارها التقليدية: دراسة استطلاعية للأدوار المتغيرة للمرأة في سلطنة عمان". ص 231.
المعمري، وفاء (2009) " عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية" جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

Attitudes of Omani Society towards some Careers Patterns Desired by Women

*Munir Karadcheh, Nasser Al-Maawali, Safia Mohammed Abdul Rahman Al-Maamari**

ABSTRACT

This study aimed to reveal the most important careers patterns favored by Omani woman from the society member's point of view based on their different backgrounds and characteristics. It also sought to determine and demonstrate the most important reasons and social, economic and cultural justifications behind society members preferring these careers depending on their different characteristics and backgrounds. The study relied mainly on a questionnaire as a tool to collect data in addition to interviews with the study subjects. The study relied on random class sample and multi stages size (3150) member from males and females Representative for Omani society with its areas (northern, medial, and southern). The study results showed the tendency by Omanis to support the traditional careers that women use to have like being teacher, nurse and pharmacist. This results appeared most in the responses of low educated males who live in Bedouin suburbs. It looks that such concepts increased the men control of the social and the economic conditions for woman life. In addition, they prevented her from owning real alternative, which enables her to control her different choices including the preferred occupation.

Keywords: Careers patterns desired, Social background, Omani society.

* Center for Humanitarian Research, Faculty of Economics and Political Science, Sultan Qaboos University, Sultanate of Oman. Received on 30/8/2016 and Accepted for Publication on 12/11/2017.